

الذين أحبوا الحسين

إحسان شمران الياسري

الذين أحبوا الإمام الحسين (ع)، ملأوا سرائرهم بمعاني رسالته الخالدة، ودلالات استشهاده، ومبررات ثورته.. وكلما غصنا في تلك المعاني، وبحر الدم الذي سال على من الفرات يوم عاشوراء، أدهشتنا العزيمة العاتية للإمام وأهل بيته وصحبه، أمام مصير معلوم، وعدو جاهل، وأمة غاشمة.

والذين أحبوا الحسين، وتدهشهم عزيمة الإمام وأهله وصحبه، هم أولئك الذين نواجههم كل يوم، في بيوتنا، وعبر شاشات التلفاز والمذياع، وفي الشوارع، وفي المكاتب، فضلا عن أننا بنعمهم.. كلهم يهتفون للمدرسة الحسينية التي واجهت الظلم والفساد، والتي رفضت الخنوع لبيعة الظالم ومنحه المشروعية. وهم مثلنا، يواجهون قصة الاستشهاد بأحر الدموع وأصدق المهج، فلا يتروكون البكاء، إلا بعد أربعينته، حيث تتوكد العبرة ويثبت الأجر..

والذين أحبوا الحسين، تسلّموا الحكم، وسيخوضون بحور العمل في العام الجديد، ونخوض وراءهم بحثاً عن مصير آمن لهذه البلاد.. فكيف سيستصون لإغواء المال والكلب بالخدمة العامة بالحبس والبالغامة على كل من دخل أو فتش منزلاً أو محلاً بغير رضا صاحب الشأن أو حمل غيره على التفتيش..

وهذه الأمور والقضايا في بلد يحترم القانون ويسعى لأن يسود خيمة العدالة جميع المواطنين والمؤسسات. والاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الممثل الشرعي والحقيقي لجميع الكتاب والأدباء على اختلاف تخصصاتهم الثقافية والأدبية، ويتمتع بالمكانة الرفيعة والتميز في قلوب وضمير العراقيين، لأنه يشكل دوراً مهماً وريادياً من الأدوار الوطنية السامحة في بناء ودعم أسس الديمقراطية في العراق، كما أنه يساهم بشكل أكيد في إرساء دعائم الثقافة العراقية، وفي إعلاء دور المجتمع وممارسة دوره في الحقوق والواجبات التي خلفها الدستور

وهذه الحقوق التي لم تزل من رحل السياسة في العراق الإهتمام والرعاية، وركنها جانبا وفشل في التعامل الإيجابي مع شأنها الثقافي وبناء

ihshanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتطابق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تفتيش مقر الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق للمرة الثانية



يقول الدستور العراقي إن حرية الإنسان وكرامته مصونة، وان لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والأداب العامة، ويقول الدستور تصرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمتها الإنسانية النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع.

القاضي زهير كاظم عبود

ويقول قانون أصول المحاكمات الجزائية انه لا يجوز تفتيش أي شخص أو تفتيش منزله أو أي محل تحت حيازته إلا في الأحوال التي بينها القانون، ويقوم بالتفتيش قاضي التحقيق أو المحقق أو عضو الضبط القضائي بأمر من القاضي أو من يخوله القانون إجراءه، وانه لا يجوز تفتيش أي شخص أو دخول أو تفتيش منزله أو مكان تحت حيازته إلا بناء على أمر صادر من سلطة مختصة.

وينص قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على معاقبة الموظف أو المكلف بالخدمة العامة بالحبس وبالغرامة على كل من دخل أو فتش منزلاً أو محلاً بغير رضا صاحب الشأن أو حمل غيره على التفتيش.

وإن تم تطبيق التعليمات التي أصدرها مجلس محافظة بغداد بمنع الاتحاد القانون ويسعى لأن يسود خيمة العدالة جميع المواطنين والمؤسسات. والاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الممثل الشرعي والحقيقي لجميع الكتاب والأدباء على اختلاف تخصصاتهم الثقافية والأدبية، ويتمتع بالمكانة الرفيعة والتميز في قلوب وضمير العراقيين، لأنه يشكل دوراً مهماً وريادياً من الأدوار الوطنية السامحة في بناء ودعم أسس الديمقراطية في العراق، كما أنه يساهم بشكل أكيد في إرساء دعائم الثقافة العراقية، وفي إعلاء دور المجتمع وممارسة دوره في الحقوق والواجبات التي خلفها الدستور

وهذه الحقوق التي لم تزل من رحل السياسة في العراق الإهتمام والرعاية، وركنها جانبا وفشل في التعامل الإيجابي مع شأنها الثقافي وبناء

المخالف للقانون في ظل ظروف دقيقة وصعبة ومهمة يمكن أن يتم استغلالها سلبياً. وإذا كانت لمقر الاتحاد حرمة أدبية فإننا نجد أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في إجراء التفتيش الثاني مساء يوم ٢٠١١/١٧/٢٠ معيباً ويخضع مقدار الجهل وعدم تقدير الثقافة واحترامها من قبل السلطات التي قامت بهذه الإجراءات. وحيث أن الجهات القضائية من قبل الشرطة يضعها تحت المساءلة والمسؤولية، وحيث أن الجهات التي أمرت بتصلت عن المسؤولية، لذا فإن الأمر والمخالفة ستقع فوق عاتق مغرزة الشرطة والأفراد الذين قاموا بالفعل المخالف للقانون.

وفي كل الأحوال فإننا نجد أن هذه الأفعال وبهذا الشكل لا توحي بأن الجهات المسؤولة تقوم بتطبيق القانون بشكل حضاري وإنساني ووفق ما أكده الدستور، بل إنها تقوم بالتطبيق

بالاحترام والوعي والتقدير. وإذا كانت لمقر الاتحاد حرمة أدبية فإننا نجد أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في إجراء التفتيش الثاني مساء يوم ٢٠١١/١٧/٢٠ معيباً ويخضع مقدار الجهل وعدم تقدير الثقافة واحترامها من قبل السلطات التي قامت بهذه الإجراءات. وحيث أن الجهات القضائية من قبل الشرطة يضعها تحت المساءلة والمسؤولية، وحيث أن الجهات التي أمرت بتصلت عن المسؤولية، لذا فإن الأمر والمخالفة ستقع فوق عاتق مغرزة الشرطة والأفراد الذين قاموا بالفعل المخالف للقانون.

وفي كل الأحوال فإننا نجد أن هذه الأفعال وبهذا الشكل لا توحي بأن الجهات المسؤولة تقوم بتطبيق القانون بشكل حضاري وإنساني ووفق ما أكده الدستور، بل إنها تقوم بالتطبيق

بلطجة ضد الإعلام

فريدة النقاش

حدثت سلسلة من الوقائع المشينة ضد عدد من الإعلاميين الذين انخرطوا في تغطية انتفاضة الشباب في المدن المصرية من الأجانب والمصريين حتى إن أحد مكاتب الصحف الأجنبية في القاهرة كان يضم ثلاثة عشر صحفياً لم يبق منهم بسبب الملاحقات والمضايقات الأمنية سوى واحد.

ولم يتعلم القانون على الإعلام في مصر أي درس مما حدث ومن عزلتهم وصغر شأنهم فقاموا مجدداً بإجترار الوقائع وتزييفها كما فعلوا دائماً ناسين أن لدى الجمهور بدائل متنوعة من الإذاعات والصحف والفضائيات العربية والعالمية يستطيعون أن يتعرفوا عبرها أكثر من أي وقت مضى على الحقائق من مصارها، وأن يفكروا ويحللوا لأنفسهم في ضوء خبرتهم الذاتية وتضامهم وضميرهم الجماعي.

وهؤلاء المسؤولون من جهة أخرى كفاراً أمن وليسوا إكاعاميين أصحاب رسالة عليهم أن ينقلوا الوقائع والمعارف بأمانة ووضوح لأن ذلك هو حق الجمهور عليهم من جهة، ولكي يستطيعوا الصدور في المنافسة القوية أمام الإذاعات والفضائيات والصحف العالمية والإقليمية من جهة أخرى، وبدلاً من ذلك انخرط الإعلام المحلي في التعامل مع الأحداث بطريقة تثير السخرية وتضيف جديداً إلى أسباب فقدان الجمهور الواسع للثقة في النظام القائم كله وتشكك لدى الجمهور في مدى جدية التبعيات والانتزالات التي يقدمها النظام يوماً بعد يوم بسبب عنق الانتفاضة ومثارتها، ويلعب الإعلام بهذه الطريقة دوراً أساسياً في تعيق الأزمة وإدامتها بدلاً من العمل على إنفراجها عبر الطريق الوحيد لإنفراج حقيقي وهو الاستجابة لمطالب الشباب وتطلعاتهم.

وبدلاً من ذلك يتأكد جمهور واسع يوماً بعد يوم أن لا شيء تغير رغم أن الانتفاضة غيرت الكثير في الواقع السياسي والاجتماعي المصري. وأن ما تم حتى الآن لا يتجاوز الوعود والتعهدات دون البات لتنفيذ أو دجالو زمنية. الإعلام الرسمي المصري هو جزء عضوي في بنية طفيلية كتبت شيطاني على مقدرات البلاد والبلطجة والعنف أدوات رئيسية في طريقة تشغيلها، كان يوسعها أن تعرف على تجلياتها مساء الأربعاء الماضي حين انقض البلطجية على جموع المتظاهرين في ميدان التحرير الذين كانت انتفاضتهم السلمية الراقية والمتحضرة تدخل أسبوعها الثاني دون أي إشارة أو سلوك من جانب المحتجين ينم عن اللجوء إلى العنف بأي صوره ولو حتى الغفلي وصولاً إلى شهادة النساء المشاركات في الإنتفاضة من أنه لم تحدث ولا حالة تحرش واحدة، ولا ولد واحد عاكس بنتاً، بل إنهم تعاونوا ووزعوا الأدوات في ما بينهم شبانيا وفتيات دون أي تمييز وكان جزءاً من المجتمع المصري يقطع في أيام معدودة شوطاً كبيراً في اتجاه تجذير مبدأ المساواة بين النساء والرجال على الأرض ليقوم هذا البدء على الاحترام المتبادل والاعتراف بإنسانية كل البشر رجالاً ونساء.

أما العنف المبني بناء متجزئاً في طبيعة النظام القائم وانعكس في الإعلام فقد بدأ منذ أن انقض هذا النظام على إنجازات ثورة يوليو/ تموز الاجتماعية - الاقتصادية مقابل قشرة رقيقة من الحرية السياسية العرفية مع تعميم الطابع الأمني البوليسي للدولة وكان حصداً سياسة الإنفاح السدادح مداح هو اتساع قاعدة الفقر والبطالة حيث احتتم الفساد الشامل بالاستبداد ليسلب وينهب من اللحم الحي للبلاد، وسيطر فئة طفيلية كتبت شيطاني على مقدرات البلاد وسياستها وأنشأت لنفسها حزباً وإلى جانبه أجهزة شبه عسكرية مخصصة لمواجهة الخصوم السياسيين بالقوة لأن الحزب لا يمتلك سياسة عقلانية يمكن أن تقنع الآخرين، فما بالك بالمتنفضين الذين بين لهم الحاكم وجهه الحقيقي مساء الأربعاء الماضي مستخدماً الحشالة التي حصلت على الفقات من مائدة الفساد، وكانت مساندة الإعلام الحكومي لهذه البلطجة عملاً مخزياً بكل المعايير، فزاد الطين بلة.

إن للبلطجة المادية وجهاً آخر يمكن أن نسميه بلطجة الأفكار، وقد استخدم جهاز الدولة الإعلامي الأدوات مع عين طارد المراسلين الأجانب بقسوة بهدف التعتميم على الانتفاضة كتكلم لم يفلح، وحين حاول - إلا قليلاً - تقديم صورة مشوهة عنها مستخدماً ترسانة من الأفكار المعروفة جيداً في قاموس الفاشيين عبر التاريخ حول التدخل الأجنبي والمؤامرة والتمسكين لكن هذا الإعلام نسي تماماً أننا في القرن الحادي والعشرين فضلاً عن وجود أسباب موضوعية عميقة للانتفاضة الجديدة.

إقالة الوزارة:، أي اتخاذ الإجراءات الأساسية التي طالب بها الشباب أو الأحزاب والقوى السياسية أو الجمعية الوطنية للتغيير أو من سموا أنفسهم لجنة الحكام.

ميثاق للنحو الديمقراطي
سيناريو الخاسر: بقاء رئيس الجمهورية في منصبه حتى نهاية فترته الحالية في أكتوبر ٢٠١١، على أن يتم الاتفاق بين رئيس الجمهورية وممثلي الأحزاب والقوى السياسية وممثلي المجموعات الشبابية التي دعت وقادت المظاهرات والاعتصام في ميدان التحرير على تنفيذ خطوات محددة للنحو إلى ديمقراطية برلمانية في مواعيد محددة يشمل:

- الإفراج عن المعتقلين السياسيين في الأحداث الأخيرة والتعهد بعدم ملاحقة المشاركين في أحداث الانتفاضة.
- حل مجلسي الشعب والشورى (في فبراير/ شباط ٢٠١١) المادة ١٣٦.

- إصدار رئيس الجمهورية بعد حل المجلس - طبقاً للمادة ١٤٧ من الدستور - قانوناً جديداً لمباشرة الحقوق السياسية «قرار بقانون» طبقاً لشروط القانون الذي شاركت في صياغته الأحزاب والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني و فقهاء القانون، وتقدمت به إلى مجلس الشعب، ولم يقدر له أن يرى النور أو حتى تتم مناقشته في المجلس (فبراير ٢٠١١).

- تعديل قانوني لمجلس الشعب ومجلس الشورى طبقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية الجديد (فبراير ٢٠١١).
- إلغاء القوانين المقيدة للحريات وبصفة خاصة قانون التجنيد ١٠ لسنة ١٩١٤ وقانون الاجتماعات ١٤ لسنة ١٩٢٣ وقوانين أخرى (فبراير ٢٠١١).

- إلغاء حالة الطوارئ المعلنة منذ أكتوبر ١٩٨١ (فبراير ٢٠١١).
- انتخابات جديدة لمجلسي الشعب والشورى في ظل رقابة المجتمع المدني المصري ورقابة دولية (مارس - أبريل ٢٠١١).

- تولي مجلس الشعب الجديد بناء على اقتراح رئيس الجمهورية أو ثلث أعضائه إجراء تعديلات ترمية من الحرية السياسية العرفية مع تعميم الطابع بين السلطات والحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، بما في ذلك إلغاء القيود غير الطبيعية على الترشيح لعضب رئيس الجمهورية الواردة في المادة ٧٦، وتعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و١٧٩، وإلغاء المادة ٧٤ (أبريل - يونيو ٢٠١١).
- انتخاب رئيس الجمهورية بعد هذه التعديلات وطبقاً لها في الموعد المحدد (سبتمبر ٢٠١١).
- يقوم رئيس الجمهورية - الحالي أو القادم - بمجرد انتخابه بتجميد عضويته في الحزب الذي ينتمي إليه طوال شغله منصب رئيس الجمهورية.

ويتم الاتفاق بين رئيس الجمهورية وممثليه مع ممثلي الأحزاب والقوى السياسية والمجموعات الشبابية التي دعت وقادت هذه الانتفاضة على هذا البرنامج وتتم صياغته في «ميثاق للنحو الديمقراطي» توعمه الأطراف كافة.

وطبعية وسياسية أخرى للشباب المنتفض في ميدان التحرير وفي كل المدن المصرية من أسوان إلى الإسكندرية، كان يعلن العمال والموظفون الإضراب عن العمل والاعتصامات وتقوم انتفاضات فلاحية، وتتحارب قيادات الأحزاب السياسية «الديمقراطية»، إلى كوادرها الوسطى وشبابها المشارك في الانتفاضة منذ اليوم الأول، وتنضم القابات المهنية إلى هذا الانفجار الثوري، ويلجأ الثوار إلى توليد قيادة محددة من كل هذه القوى يعترف بها الجميع - قيادة جماعية وليس فرداً - وتنطق باسم الثورة، وتقرر هذه القيادة التحرك مع الجماهير لإسقاط السلطة القائمة، ويحاز الجيش في اللحظة الحاسمة إلى هذه القيادة، التي تصيح هي السلطة في مرحلة انتقالية محددة، يتم خلالها صياغة دستور ديمقراطي جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس تشريعي ورئيس للجمهورية، ويتم تسليم السلطة في نهاية الفترة الانتقالية (٦ أشهر مثلاً) للحزب أو التحالف الحزبي الحاصل على الأغلبية في الانتخابات.

وحتى الآن فلا توجد إشارات مؤكدة لمثل هذا السيناريو.

استقالة الرئيس
السيناريو الثالث: يقوم على استجابة رئيس الجمهورية لمطالب انتفاضة الشباب وأحزاب الائتلاف الوطني وغيرهم من الجماعات التي تكونت في الأيام الماضية مثل العشرة الذين أطلقوا على أنفسهم «لجنة الحكام»، وضغوط الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ويقدم

السيناريو الرابع: إذا ما قرر رئيس الجمهورية أمام ضغط انتفاضة الشباب والقوى السياسية أن يتخلى مؤقتاً بجأة المرض أو السفر إلى الخارج للعلاج أو بأي حجة عن مباشرة اختصاصاته، طبقاً للمادة (٨٢) من الدستور ينب عن نائب رئيس الجمهورية وتنص هذه المادة على ما يأتي.. «إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لأختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه، ولا يجوز لمن يذوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة، وبمقتضى هذه المادة ففي هذه الحالة سيتولى اللواء «عمر سليمان» مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية - لفترة يجدها الرئيس مبارك - دون أن يكون له الحق في طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو

خمسة سيناريوهات للتغيير

الانقلاب

السيناريو الأول: هو سيناريو الانقلاب العسكري، وهو سيناريو تقليدي يقوم على استيلاء قيادة القوات المسلحة الحالية - مجموعة من الضباط تزيج القيادة الحالية على السلطة وإسقاط النظام القائم بما في ذلك إزاحة رئيس الجمهورية ووقف العمل بالدستور وحل المؤسسات التشريعية - مجلس الشعب ومجلس الشورى - وإقالة الحكومة، وتشكيل مجلس لقيادة الثورة «عسكري تماماً أو بمشاركة مدنيين تختارهم قيادة القوات المسلحة» يقولى كل السلطات لفترة انتقالية، تطول أو تقصر حسب الأحوال، ويبدو هذا السيناريو مستبعداً حتى الآن - وإن ظل خطره قائماً - حيث إن القوات المسلحة ما زالت تدين بالولاء لرئيس الجمهورية «حسني مبارك»، وتعتبره القائد الأعلى له الذي خرج من صفوفها ويمثل مصالحها مثله في ذلك مثل كل رؤساء مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، كما أن نائب رئيس الجمهورية الجديد اللواء عمر سليمان» ورئيس مجلس الوزراء الجديد «الفرقي أحمد شفيق» من أبناء المؤسسة العسكرية، وبالتالي فهي ترفض استقالة الرئيس حسني مبارك، خاصة بعد إعلانه أنه لن يرشح نفسه لفترة جديدة بعد انتهاء فترته الخامسة في أكتوبر/ تشرين الأول القادم.

الثورة

السيناريو الثاني: هو سيناريو الثورة، ويتحقق إذا ما انضمت قوى اجتماعية

